International Journal of Academic Publishing in Educational Sciences and Humanities (IJAPESH)

المجلة الدولية للنشر الأكاديمي في العلوم التربوية والإنسانية

Volume 2, Issue 1, 2026

Page No: 29-48

***Website**: https://easrjournals.com/index.php/ijapesh/index*

دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة العاملة بولاية شمال كردفان)

د. مبارك حامد الزين الخضر [1*]، د. عبد الرحيم محجوب أحمد [2]، د. عبد العزيز محمد طاهر أحمد [3]

[1،2،3] قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

The Role of Contemporary Trends in External Auditing on Strategic Financial Decision-Making (A Field Study on Audit Offices Operating in North Kordofan State)

Dr. Mobark Hamid Elzein Elkhidir [1*], Dr. Abdelrahim Mahgoub Ahmed Mohammed [2], Dr. Abdalaziz Mohammed Tahir Ahmed [3]

[1,2,3] Department of Accounting and Finance, University of Kordofan, El-Obeid, Sudan

*Corresponding author	mobarkhamid3@gmail.com	*المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2025-12-31 **تاريخ القبول:** 2026-01-25 **تاريخ النشر:** 2026-02-02

الملخص

تناولت الدراسة دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الأتي: ما دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، هدفت الدراسة الى التعرف على دور المراجعة الإسترتيجية في إتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية بالمصارف، اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرضية الاولى: تساعد المراجعة الاستراتيجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، الفرضية الثانية: تساعد المراجعة المستمرة في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، الفرضية الثالثة: تساعد مراجعة النظير في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: تعزز الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية من جودة المعلومات المالية الاستراتيجية، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تعزيز تطبيق الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخاجية مثل المراجعة الرقمية والمراجعة القائمة على المخاطر لضمان دقة المعلومات المالية ودعم القرارات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية الحديثة، المراجعة الاستراتيجية، المراجعة المستمرة، مراجعة النظير، القرارات المالية الاستراتيجية.

Abstract

This study examines the role of modern external auditing trends in strategic financial decision-making. the problem of study represented in stopping on the role of modern trends in external auditing in strategic financial decision-making, and is defined by the following main question: What is the role of modern external auditing trends in strategic financial decision-making? The study aimed to identify the role of strategic auditing in strategic financial decision-making within

banks. and it tested the following hypotheses: Hypothesis 1: Strategic auditing helps in strategic financial decision-making; Hypothesis 2: Continuous auditing helps in strategic financial decision-making; and Hypothesis 3: Peer review helps in strategic financial decision-making. The study reached for several findings, including that modern external auditing trends enhance the quality of strategic financial information. The study also recommended by several recommends, including promoting the application of modern external auditing trends such as digital auditing and risk-based auditing to guarantee the accuracy of financial information and support strategic decisions.

Keywords: Modern external auditing, strategic auditing, continuous auditing, peer review, strategic financial decisions.

المقدمة:

تُعد المراجعة الخارجية من أهم الأدوات التي تُسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية ودعم الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات .ومع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة، برزت الحاجة إلى تطوير أساليب وتقنيات المراجعة الخارجية بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما أدى إلى ظهور اتجاهات حديثة في المراجعة الخارجية تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية ودعم متخذي القرار. تتمثل أهمية هذه الاتجاهات في كونها لا تقتصر على التحقق من صحة القوائم المالية فحسب، بل تمتد لتوفير رؤى استراتيجية تسهم في تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسات، الأمر الذي يجعلها عاملاً مؤثراً في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة، بهدف التعرف على مدى تبني هذه الاتجاهات وتأثيرها في جودة القرارات المالية لدى الشركات محل المراجعة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الأتي:

ما دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية يمكن صياغته على النحو التالي:

1/ هل تساعد المراجعة الاستراتيجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية؟

2/ هل تساعد المراجعة المستمرة في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية؟

3/ هل تساعد مراجعة النظير في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية من خلال تعزيز الشفافية في التقارير المالية، وتمكن المصارف من تقييم أدائها المالي في تحديد المخاطر المحتملة التي تواجهها مما يعزز قدرة على إتخاذ قرارات مالية استراتيجية مدعومة بمعطيات دقيقة وشاملة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في معرفة دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية ويتفرع منه الأهداف التالية:

1. التعرف على دور المراجعة الإسترتيجية في إتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
2. معرفة دور المراجعة المستمرة في إتخاذ قرارات مالية استراتيجية.
3. تسليط الضوء على درور مراجعة النظير في إتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

فرضيات الدراسة:

تتطلب عملية الدراسة عن إجابات لمشكلة الدراسة وضع عدة فرضيات تتمثل في الأتي:

الفرضية الاولى:
تساعد المراجعة الاستراتيجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
الفرضية الثانية:
تساعد المراجعة المستمرة في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
الفرضية الثالثة
تساعد مراجعة النظير في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
منهجية الدراسة:
اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم أستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.
أدوات الدراسة:
المصادر الاولية: الاستبانة.
المصادر الثانوية: الكتب، والمراجع، والدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والشبكة الدولية للمعلومات.
حدود الدراسة:
الحدود المكانية: ولاية شمال كردفان – الابيض – مكاتب المراجعة.
الحدود الزمانية: 2025م.
هيكل الدراسة:
تكونت الدراسة من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تتمثل في الآتي:
المحور الأول: الاطار النظري للاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية
المحور الثاني: الاطار النظري للقرارات المالية الاستراتيجية
المحور الثالث: الدراسة الميدانية.
الخاتمة وتشتمل علي النتائج والتوصيات.
الدراسات السابقة:
يتناول هذا الجزء الدراسات التي سبقت هذه الدراسة في مجال الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية أو في مجال المحاسبة عموماً ولكن بالتطبيق في المصارف التجارية العاملة بمدينة الابيض, وذلك على النحو التالي:
دراسة: نورة وحنان (2017م):
هدفت الدراسة إلي محاولة تحديد طبيعة عملية صنع القرار في مجموع المؤساسات المدروسة، وتمثلت مشكلة الدراسة أن معظم المؤساسات بشتى أنواعها تسعى لتحقيق أهدافها من خلال الإلتزام بقدر الإمكان لإتخاذ قرارات سليمة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها، وجاءت الدراسة بالفرضيات التالية: تؤثر التقارير المالية في إتخاذ القرار المالي في المؤسسة الجزائرية و تؤثر التقارير المالية أيضا من ناحية المعلومات لمتوفرة فيه على إتخاذ القرار المالي فى المؤسسة، إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي بحيث يقدم من خلاله جمع المعلومات والبيانات والحقائق حول التقارير المالية ومدى تأثيرها على إتخاذ القرار المالي فى المؤسسة، ومن خلال الدراسة تم وضع عده فرضيات لإثبات موضوع الدراسة ومعرفة إذا ما كان هنالك علاقة بين التقارير المالية وإتخاذ القرار المالي، وتم التوصل إلي بعض النتائج من هذه الدراسة وهي: ضرورة إعداد التقارير المالية وفق لمعايير إفصاح الدولية وتعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يتم الإعتماد عاليها فى إتخاذ القرار المالي، إعتماد على نتائج الدراسة تم التوصل إلى التوصيات التالية: السعي للتعزيز التقارير المالية وذلك من خلال التركيز على كل من مجال مصدر المعلومات المتوفرة ولمجال الشكلى من تجربة هذه الخاصيتين من فوائد بالنسبة لمتخذي القرار.
تناولت الدراسة تأثير التقارير المالية على إتخاذ القرار المالي في المؤسسة بينما تناولت الدراسة الحالية دور الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في إتخاذ القرارات الاستراتيجية.
دراسة: إبراهيم وأخرون (2018م):

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية ، بيان دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي وأثره في جودة التقارير المالية ، دور مراجعة النظير فى تحقيق جودة التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية: الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعى للمراجع الخارجى وجودة التقارير المالية، إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تساهم الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية بتقويم مستوى ملامة التقارير المنشورة إلكترونياً لقرارات المستخدمين. أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات ذات العلاقة بين الإتجاهات الحديثة للمراجعة وجودة التقارير المالية.

تناولت الدراسة الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية أثرها في تحقيق جودة التقارير المالية بينما تناولت الدراسة الحالية دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دراسة: سلوى(2021م):

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس واختبار أثر مراجعة النظير على جودة المراجعة، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مراجعة النظير في إدارة عملية المراجعة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من مكاتب المراجعة الخارجية في ولاية الخرطوم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وإدارة عملية المراجعة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ساهمت مراجعة النظير في تقديم تأكيد معقول بأن مكتب المراجعة محل الفحص ملتزم بمعايير الرقابة على الجودة، عملت المراجعة على إدارة عملية المراجعة من خلال وضع برنامج جيد للرقابة المنتظمة، أوصت الدراسة بوضع برنامج جيد للرقابة المنتظمة مع الوضع في الاعتبار الدراسة الجيدة للتغيرات في نشاط العميل.

تناولت الدراسة أثر مراجعة النظير على المراجعة بينما تناولت الدراسة الحالية دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دراسة: وليد عيد(2021م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدخل المراجعة المستمرة في تحسين موثوقية نظام تخطيط موارد المنشأة وأثر ذلك على تعزيز جودة ودقة عملية الإبلاغ المالي من ثم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، تنتج نظم المحاسبة الإلكترونية معلومات وتستخدم في اتخاذ القرارات وتتصف هذه المعلومات بأنها ملائمة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المناهج بحيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، و تمثلت فرضية الدراسة أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المستمرة في تفعيل موثوقية نظام تخطيط موارد المنشأة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أصبحت هناك حاجة ملحة لتطبيق المراجعة المستمرة في بيئة الأعمال المعاصرة بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات، وأن تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة يساعد على خلق بيئة تسمح بالسيطرة الكفء والفعالة على المنشأة فقط.

تناولت الدراسة دور نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة في تعزيز دقة الإبلاغ المالي بينما تناولت الدراسة الحالية دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دراسة: خلاق(2022م):

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور ومكانة التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال إبراز أهمية التخطيط المالي باعتباره آلية من آليات التحليل المالي ودوره في تحديد الخطة المالية للمؤسسة، يمكن صياغة المشكلة في السؤال التالي: ما مدى فعالية التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة الاقتصادية؟ ويمكن تدعيم الإشكالية السابقة بالأسئلة الفرعية التالية: ما هو مفهوم القرارات المالية وما هي أهميتها؟ تتمثل فرضيات البحث في القرارات المالية هي عملية المفاضلة بين الخيارات التمويلية أو الاستثمارية من عدمها وانتقاء الخيار الأمثل الذي يتناسب مع قدرة المؤسسات ووضعها المالي، تمثل المنهج المتبع في الدراسة في المنهج الاستنباطي

والمنهج الاستقرائي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن القرارات المالية هي جوهر عمل الإدارة المالية وهي ملزمة لها، واتخاذ القرار المالي هو المفاضلة بين القرارات المالية.
تناولت الدراسة دور التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بينما تناولت الدراسة الحالية دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دراسة: صفوان(2024م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة الاستراتيجية في التنبؤ بالالتزامات المالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجميع البيانات من ديوان المراجعة القومي وعينة من مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم، ولتحقيق أهداف الدراسة ثم اختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة بين المراجعة الاستراتيجية والتنبؤ بالأزمات المالية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أظهرت التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الاستراتيجية والتنبؤ بالالتزامات بناءً على النتائج أوصت الدراسة بتعزيز القدرات التحليلية متقدمة وتقنيات البيانات الكبيرة، بالإضافة إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر باستخدام التقنيات الحديثة وتحليل البيانات لاستكشاف التهديدات المالية في مرحلتها المبكرة.
تناولت الدراسة أثر المراجعة الإستراتيجية في التنبؤ بالأزمات المالية بينما تناولت الدراسة الحالية دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الإطار النظري للدراسة:

سيتناول الباحثين الإطار النظري للدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية.

1. المراجعة المستمرة:

اولاً: مفهوم المراجعة المستمرة:

هي منهجية لإصدار المراجعة في الوقت نفسه أو بعد فترة قصيرة من وقوع الاحداث ذات الصلة بالمعلومات الإلكترونية.
تعتبر هذه المرحلة من المراجعة المستمرة مدخلاً معاصراً لتطوير الحسابات أن يبدي المراجع الخارجي رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق معلومات التقارير المالية المنجة فى نظام المعلومات المحاسبي الفوري غير الورقي وكذلك منح الشركة:(موسى، 2004م، ص 94).

ثانياً: أهداف المراجعة المستمرة:

تعد المراجعة المستمرة تحولا مهما ومدخلا معاصرا لتطوير عملية المراجعة وتحويلها من النموذج التقليدي الى شكل آخر يمتاز بالحداثة والمعاصرة بحيث يكون الهدف الرئيسي من المراجعة المستمرة هو إبداء رأى فني محايد من قبل المراجع ومن أهداف المراجعة المستمرة ما يلي:

1. التوصل إلى كفاءة وفعالية وضوابط مختارة من قبل الاختبارات المستهدفة التي تتم على أساس متكرر لفترة زمنية محددة.
2. توفر معلومات للمراجع الخارجي عن وقت حدوثها للجهة المستفيدة سواء الدائنين، الموردين، الحكومة، العملاء، والمساهمين من مراقبة الأعمال وتحديد طرق معالجتها.
3. تعتبر من أفضل المداخل والتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة لمواقع الشركة على الإنترنت باعتباره أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداما في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية.
4. تحديد مدى كفاءة وقدرت نظم المعلومات المحاسبية الفورية وفعاليتها في حماية الأصول.
5. تقديم نظام الكشف كمعيار عند التحذيرات (Eavly warning decetion system) وتصحيح فعاليات الرقابة بشكل صحيح، وكذلك ضمان الامتثال مع السياسات واللوائح.
6. تسعى المراجعة المستمرة إلى تحسين جزري للقرارات التنظيمية وعمليات إدارة المخاطر.
7. الهدف التلقائي هو زيادة الثقة في المراجعة الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى تأسيس ثقة واسعة النطاق:(وليد، 202م، ص 103).

ثالثا: مراحل المراجعة المستمرة:

لا تختلف مراحل المراجعة المستمرة عن مراحل المراجعة التقليدية إلا في أسلوب مرحلة الاختبارات وإعداد التقارير، وبالتالي تتمثل مراحل المراجعة المستمرة في أربع مراحل أساسية وهي:
مرحلة قبول عميل جديد أو الاستمرار مع عميل قديم (التكليف بأعمال المراجعة) مرحلة تخطيط أعمال المراجعة المستمرة، مرحلة تنفيذ أعمال المراجعة المستمرة، ومرحلة إعداد تقارير المراجعة المستمرة:
أ. مرحلة قبول التكاليف: ينبغي على المراجعين في هذه المرحلة القيام بالأمور التالية:
- الإلمام بطبيعة وأعمال وصيانة العميل يقصد به هدف وملائمة المعلومات الإلكترونية.
- التعرف على أهداف ونطاق العمل.
- الفهم الجيد لكيفية تدفق المعلومات وكل ما يربط بينها من أنشطة رقابة داخلية.
- إختبار المراجعين على أن يتوفر لديهم المهارة والمعرفة في تكنولوجيا المعلومات.
ب. مرحلة تخطيط أعمال المراجعة: في هذه المرحلة يتم وضع الخطة المبدئية للعمل وبالتالي يجب على مراجع الحسابات أن يكون عالم بكافة المعلومات والمعرفة عند نشاط العميل والصناعة الخاصة به.
ج. مرحلة تنفيذ إجراءات المراجعة المستمرة: بعد انتقال المراجع من المرحلة الاولى وهي التخطيط إلى أن يقبل أعمال المراجعة التقليدية يقوم المراجع بمجموعة من الإجراءات تتمثل في الاتي:
- استخدام البرامج الجاهزة الفورية.
- أداء الإجراءات الإلكترونية لجميع الدليل الإلكتروني.
د. مرحلة تنفيذ إجراءات المراجعة المستمرة: يقوم المراجع في حالة عدم وجود تعريفات جوهرية في سجل معاملات المنظمة وتقريرها المالي فإن في هذه الحالة سوف يصدر حكمة باختفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية بحيث تنتهي هذه المرحل في المراجعة المستمرة بانتقاء وإنتاج تقرير مراجعة يوضح فيه المراجع رأياً قد يمكن المراجع من خلو المعلومات المالية المصرفية على شبكة الإنترنت من التعريفات والاستثناءات:(فاطمة، 2023م، 416).

رابعاً: مميزات المراجعة المستمرة:

تتميز المراجعة المستمرة بالاتي:
- إنها مراجعة فورية للنظم غير الورقية والتبادل الإلكتروني للبيانات.
- تساعد على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة.
- زيادة جودة القوائم المالية:(زيدان، 2008م، ص 87).
- تعتبر من أفضل مداخل لتخطيط وتنظيم وتنفيذ برنامج مراجعة مستمرة لمواقع الشركات على الإنترنت بحيث تجيد المعاملات بشكل منظم ومستمر باستخدام أدوات البرمجة الذكية، بحيث يتم تنفيذ إجراءات المراجعة اليومية مع الوقت الفعلي بحيث تنتج المراجعة المستمرة للشركات بإصدار التقارير المالية المرفقة فوراً ويطلب فوراً من الأطراف المعنية بذلك:(عبيد، 2009م، 319).

2. المراجعة الاستراتيجية:

أولاً: مفهوم المراجعة الاستراتيجية:

المراجعة الاستراتيجية تشير إلى الخطة التي يعدها المراجع بهدف إنجاز عملية المراجعة خلال فترة زمنية معينة، يسعى المراجع من خلالها إلى تقسيم العمل بين فريق المراجعة وفقاً لطبيعة عمليات المنظمة محل المراجعة عن طريق برنامج تنفيذي يعكس أهداف الخطة في إطار إجراءات عملية يمكن تتبعها والإشراف على تنفيذها وعن وضع استراتيجية المراجعة يتعين الأخذ بعين الاعتبار نشاط العميل محل المراجعة.
وقد ظهر مفهوم المراجعة الاستراتيجية بناءً على طلب معهد المراجعين الداخلين للدفاع عن مناهج دراسة أساليب القياس التي يمكن تطبيقها للتأكد من مدى الالتزام بالخطة الاستراتيجية، وتفرض عملية المراجعة الالتزام والانضباط بين كل من مجلس الإدارة وإدارة المنظمة وتقليل فجوة الخلافات. وهي عملية فحص ودراسة المنظمة ككل بغرض تحديد ما إذا كانت الاستراتيجيات المتبعة من قبل المنظمة:(مجدي، 2010م، ص 14).

ثانياً: خصائص المراجعة الاستراتيجية:

يمكن بلورة خصائصها في النقاط التالية:
1- الشمولية: هي مجموعة من التحليلات التي تنظر إلى الصورة الكبيرة والتي تقدم نظرة شمولية حيث تغطي عملية المراجعة جميع عمليات الإدارة الاستراتيجية والتي تتضمن العديد من المهام وليس عملية واحدة أو مرحلة واحدة.
2- الاستقلالية: يجب أن يكون المراجع القائم بعملية المراجعة الاستراتيجية مستقلاً ومحايد تماماً، وينبغي أن يحافظ المراجع على الاستقلال بشقيه الحقيقي والظاهر الذي ينتح له القدرة على إبداء رأيه بكل وضوح ودون تعرضه لأي ضغوط من الأطراف المرتبطة بعملية المراجعة.
3- الدورية والاستمرارية: تظهر فاعلية عملية المراجعة الاستراتيجية في قدرتها على معالجة الأعمال التي تغطيها أول بأول وذلك قبل الوقوع فيها وذلك لامتداد أثر هذه القرارات.
4- الموضوعية: تتم عملية المراجعة بشكل عام بصورة منهجية ومنمطة ومحددة لأعمال وتكون مبنية على أسس الموضوعية وذلك لكونها أحد أشكالها ولتعاملها مع أكثر الإدارات:(احمد، 2011م، ص 11).

ثالثاً: أهداف المراجعة الاستراتيجية:

تهدف المراجعة الاستراتيجية إلى:
1- دراسة الوضع الاستراتيجي للمنشأة في ضوء تحديد نقاط القوة والضعف.
2- إظهار لممارسات غير الضرورية للمنظمة وتحويل الموارد غير المستقلة والأنشطة الإختيارية إلى استراتيجية.
3- مراجعة افتراضيات الإدارة نحو التغير في العديد من المجالات ومنها الهيكل العام للصناعة، الوضع التنافسي.
4- إعادة تقييم استراتيجية المنظمة في ضوء الأداء الحالي للمنظمة، وتقييمها للرؤية، ولتحديد المنتجات والأسواق.
5- تحديد الموارد المالية والإدارية الواجب استقلالها لضمان نجاح المنظمة في المستقبل:(اسامة، 2021م، ص 251).

3. مراجعة النظير:

اولاً: مفهوم مراجعة النظير:

تعتبر أداة لتأكيد جودة المراجعة ولتأكيد من أن جميع السياسات والإجراءات التي أقرها مكتب المراجعة تضمن إلتزام العاملين بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني كما أنها وسيلة لتحديد نقاط الضعف في أداة مكتب المراجعة الخاضع للتقييم وإمكانية إتخاذ الإجراءات اللازمة، والهدف المرجو من مراجعة النظير قيام هيئة قانونية متخصصة بتقييم أداء مكاتب المراجعة ومتطلبات برنامج مراجعة النظير.
إذا مراجعة النظير هي نظام يتم بمقتضاه إستخدام خبراء الممارسين لمهنة المراجعة في تقييم جودة عمل ممارسين آخرين في ضوء معايير الأداء المهني:(طه، 2015م، ص 161).

ثانياً: أهمية مراجعة النظير:

تتمثل أهمية مراجعة النظير في النقاط التالية:
- تعتبر أداء لتأكيد جودة عملية المراجعة وجودة المراحل التي تمر بها ابتداء من مرحلة التخطيط للمراجعة إلى مرحلة تقرير المراجعة.
- تساعد مراجعة التنظير المهتمين للمراجعة على زيادة فعالية الإجراءات التي تتعلق بالتنفيذ العملي لعملية المراجعة.
- تساعد في تحسين طريقة أداء الوظائف الرئيسية للمراجع وتقديم النصح والإرشادات في هذا المجال.
- تقديم مراجعة النظير أساس الوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتحسين جودتها.
تفيد في تحديد نقاط الضعف الأساسية في أداء مكتب المراجعة الذي خضع للتقييم وتوصيل النقاط إلى المكتب لاتخاذ الإجراءات التصحيحية كما يقوم فريق العمل القائم بمراجعة النظير الاطلاع على تقرير مراجعة والوقوف على التوصيات التي قام بها مكتب المراجعة.

ثالثاً: أهداف مراجعة النظير:

أهداف مراجعة النظير تؤدي إلى تحقيق المزيد من الرقابة على جودة وذلك من خلال ما يلي:

1- إبداء رأى فني مستقل عما إذا كان نظام رقابة الجودة المطبق بمكتب المراجعة يوفر ضماناً على مدى اتساقه مع المعايير المهنية.

2- التحقق من مدة ملائمة سياسات وإجراءات المنشأة بالنسبة لكل عنصر من عناصر الرقابة على الجودة.

3- تقيم مدى كفاية التوثيق لسياسات وإجراءات رقابة الجودة ومدى التزام الافراد العاملين بالمكتب بهدف التأكد من الالتزام بالمعايير المهنية.

4- تحسين أدوات الرقابة علي الجودة التي تدعم الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها:(احمد، 2025م، ص 13).

رابعاً: مراحل مراجعة النظير:

ابتداء من إعداد برنامج مراجعة النظير حتى إصدار تقرير مراجعة النظير تمر بالمراحل التالية:

1- إعداد الهيئة القانونية المتخصصة القائمة على النظير بالتنسيق مع كل من الاكاديميين والمهنيين في مجال المراجعة.

2- تعاقد تلك الهيئة مع أكاديميين والمدربين لعمل دورات تدريبية من مكاتب المراجعة.

3- تحديد وإختيار مكاتب المراجعة لتدريبهم وتنفيذ برنامج النظير.

المحور الثاني: الاطار النظري للقرارات المالية الاستراتيجية:

مفهوم القرارات المالية الاستراتيجية:

هي عبارة عن علم وفيه تشكيل وتنفيذ وتقييم القرارات الوظيفية المتداخلة التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها.

ويتضح من هذا التعريف أن الإدارة الاستراتيجية تركز على تحقيق التكامل بين وظائف الإدارة والتسويق والتمويل والإنتاج والبحوث والتطوير من أجل تحقيق النجاح التنظيمي.

بحيث يدل مصطلح الادارة الاستراتيجية على صياغة الاستراتيجية وتنفيذها وتقييمها، في حين يضم مصطلح التخطيط الاستراتيجي على صياغة الاستراتيجية فقط، وإن الهدف من الادارة الاستراتيجية هو خلق فرص جديدة ومختلفة للمستقبل واستقلالها، وبالمقابل يحاول التخطيط الاستراتيجي رسم المستقبل من خلال استقراء اتجاهات اليوم:(امجد ومحمد، 2018م، ص 6).

ثانياً: أهمية القرارات المالية الاستراتيجية:

تسعى المراجعة الاستراتيجية الى تحسين الاداء الاستراتيجي الشامل لمنظمات الاعمال سواء من جانب حسن ادارة العمليات وحسن استقلال الموارد أو من جانب تحقيق الرقابة على مختلف المستويات الادارية المختلفة للمنظمة وأنشطتها، كما تكمن أهمية عمليات المراجعة الاستراتيجية في المنظمات من خلال رقابتها على عمليات التطبيق قد يتضح ظهور بعض المشكلات الداخلية والخارجية ولكن تمنع المنظمة أو تحد من قدرتها على تنفيذ المشروعات طويلة الاجل او في المشروعات السنوية مما ينعكس على تحقيق اهدافها فقد تجد التدخلات أو القرارات الحكومية احياناً من استكمال بعض الانشطة أو العمليات التي بها عبئاً على عاتق المسؤولين بالمنظمة يمثل في البحث عن الإجراءات والبدائل الممكنة لاستكمال الاستراتيجية:(اسامة، 2021م، ص 125).

ثالثاً: أهداف القرارات المالية الاستراتيجية:

تتمثل أهداف الادارة الاستراتيجية في النقاط التالية:

1. يوضح الإطار والاتجاه العام الذي يقدر ويدعم ادارة المؤسسة.
2. يحدد رؤية وغاية مشتركة لجميع العاملين بالمؤسسة.
3. يزيد مستوى الالتزام نحو المؤسسة واهدافها.
4. يحسن نوعية الخدمات المقدمة للعملاء وطرق مباشرة هذه الخدمات.
5. يزيد احتمال توفير الدعم وتطوير الافراد.

6. تزيد الاولويات والمصادر اللازمة.
7. زيادة القدرة على التعامل مع المخاطر الخارجية.
8. المساعدة في ادارة الازمات.
9. تهيئة المؤسسة داخليا إجراءات التعديلات في الهيكل التنظيمي والاجراءات والقواعد والانظمة والقوى العاملة بالشكل الذي يزيد من قدرتها على التعامل مع البيئة الخارجية بكفاءة وفاعلية.
10. تحديد الاولويات والاهمية النسبية بحيث يتم وضع الاهداف طويلة الاجل والاهداف السنوية، والسياسات وإجراء عمليات تخصيص الموارد بالاسترشاد بهذه المسؤولية والأولويات.
11. إيجاد المعيار الموضوعي للحكم على كفاءة الادارة.
12. وجود نظام للإدارة الاستراتيجية يتكون من اجراءات وخطوات معينة تشعر العاملين بأهمية المنتج.
13. تسجيل عملية الاتصال داخل المؤسسة حيث يوجد معيار يوضح الرسائل الغامضة.
14. وجود معيار واضح لتوزيع الموارد وتخصيصها بين المداخل المختلفة.
15. تساعد على اتخاذ القرارات وتوجيه الاتجاهات في حال الازمات:(عائشة، 2017م، ص 32).

رابعاً: خصائص القرارات المالية الاستراتيجية:

تتميز خصائص القرارات الاستراتيجية عن غيرها من القرارات الاخرى بحيث يوجد بعض الخصائص والمميزات التي تعد الاساس لمتخذ القرار للتفرقة بينها وبين القرارات التشغيلية ولكن قبل التطرق للخصائص وجب علينا ذكر ابعاد القرارات الاستراتيجية والتي تتمثل بالاتي:

أ. تؤدي إلى مستوى الإدارة العليا: بحيث تتطلب القضايا الاستراتيجية قرارات على مستوى الإدارة العليا بما أن القرارات الاستراتيجية تؤثر على العديد من مجالات النشاط والعمليات في المؤسسة، فذلك يلزم تدخل الإدارة العليا عند اتخاذها.

ب. تؤدي إلى تخصيص الموارد: تستلزم القضايا الاستراتيجية استخدام وتوظيف كميات هائلة من الموارد التنظيمية في القرارات الاستراتيجية تتضمن تخصيص قدر ملموس من الموارد المالية والاصول المادية والموارد البشرية التي يجب الحصول عليها اما عن مصادر داخلية أو مصادر خارجية، كما أن هذه القرارات تستلزم المؤسسة بالعديد من المصروفات خلال فترة محددة نسبياً وهو ما يعني العمل على موارد ملموسة.

ت. تؤدي إلى التزام المؤسسة على المدى الطويل: بحيث تؤثر القضايا الاستراتيجية على رفاهية المؤسسة وازدهارها في الاجل الطويل بحيث تلزم المؤسسة بالسير في اتجاهات محددة لفترة طويلة قد لا تقل عن خمسة سنوات.

ث. لها تأثير ونتائج متعددة: بحيث تتأثر هذه المجالات بإعادة تخصيص الموارد والمسؤوليات الناتجة عن اتخاذ هذه القرارات.

ج. التأثر بالبيئة الخارجية: بحيث تتطلب القضايا الاستراتيجية أخذ متغيرات البيئة الخارجية في الاعتبار، أي أن جميع المؤسسات تمارس نشاطاتها في ظل نظام مفتوح، وبالتالي تؤثر على الظروف والأحداث الخارجية التي تعد خارج نطاق سيطرتها:(ثابت، 2003م، ص 24-26).

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

هدف الباحثين من اجراء الدراسة الميدانية الى اختبار فرضيات الدراسة بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية والقرارات المالية الاستراتيجية.

يتناول هذا المحور المنهج الذي اتبع في الدراسة الميدانية وذلك بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف اداة الدراسة ثم الاساليب الاحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق اداة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من العاملين في (مكاتب المراجعة الخارجية) بولاية شمال كردفان بمدينة الأبيض.

عينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية من مجتمع البحث مكونة من 30 مفردة وتكوين هذه العينة يساعد البحث في الحصول بيانات يمكن الاستناد عليها في الوصول إلى النتائج.

تم توزيع (30) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرداد (28) استبانة، بنسبة استرداد 93%.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

لتحليل بيانات عبارات الاستبانة تم استخدام برنامج SPSSالإصدار 22 والذي يعد من أقوى البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي، ولتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي: -

1. الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.
2. اختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفرد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كآي عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطاء المسوح به 5%.
3. الوسط الحسابي لقياس الأهمية النسبية للعبارات واختبار فروض البحث.
4. الوسيط لتحديد الاجابة من ناحية ترتيبية.

أداة الدراسة:

الاستبانة كانت الأداة الرئيسية التي اعتمد عليها البحث في جمع البيانات التي يعتمد عليها البحث في مناقشة الفروض.

تم تقسيم الاستبانة إلى جزئيين، الجزء الأول تناول أربعة أسئلة تمثل البيانات الشخصية والمهنية التي تعمل على وصف عينة الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة) وقد احتوى كل سؤال على خيارات للإجابة عليه، والجزء الثاني تناول 5 عبارات متعلقة بالفرضية الأولى، 5 عبارات متعلقة بالفرضية الثاني، 5 عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة.

عبارات الدراسة صممت على أساس مقياس ليكارت الخماسي، وتم وضع أوزان للمقياس على النحو التالي:

جدول رقم (1): يبين مقياس ليكارث الخماسي.

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
5	4	3	2	1

وبما أن مقياس المتغير ترتيبي والارقام تعبر عن الأوزان، يتم حساب الوسط المرجح بالأوزان ويتم أولاً حساب طول الفترة وهي عبارة عن قسمة حاصل 4 على 5، حيث 4 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس حسب مقياس ليكارت، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كالتالي:

جدول رقم (2): يبين مقياس المتغير الترتيبي والارقام التي تعبر عن الاوزان

المتوسط المرجح	**من 1 إلى 1.79**	**من 1.80 إلى 2.59**	**من 2.60 إلى 3.39**	**من 3.40 إلى 4.19**	**من 4.20 إلى 5**
مستوى الموافقة	**لا أوافق بشدة**	**لا أوافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**

الأهمية النسبية:

تعتبر الأهمية النسبية عن مدى أهمية عبارات أداة البحث، ويتم حذف العبارات ذات الأهمية النسبة الضعيفة لأنها لا تخدم هدف البحث.

تحسب النسبة المؤية للأهمية النسبية عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{النسبة المؤية للأهمية النسبية} = \frac{\text{الوسط الحسابي للعبارة}}{5} \times 100$$

- حيث 5 تمثل وزن أوافق بشدة

ويتم حساب طول الفترة للأهمية النسبية عن طريق قسمة حاصل 0.8 على 5، حيث 0.8 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 0.8 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.16 ويصبح التوزيع كالتالي:

جدول رقم (3): يبين أهمية عبارات اداة الدراسة

النسبة المؤية للأهمية	100 – 84	83 – 68	67 - 52	51 – 36	35 - 20
درجة الأهمية	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

ثبات وصدق أداة الدراسة:

معامل الثبات لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ويبين هذا المعامل استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، وآي يُعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. تم احتساب معامل ثبات ألفا كرنباخ (Alpha-Cronbach) ومعامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح والعكس صحيح. وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً. أما معامل الصدق يقصد به أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه. تم حساب معامل الثبات ومعامل الصدق لعبارات فروض البحث كما في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

جدول رقم (4): يبين معامل المصداقية ألفا كر نباخ لعبارات متغيرات الدراسة.

العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرنباخ	معامل الصدق
الفرضية الأولى	5	0.882	0.779
الفرضية الثانية	5	0.870	0.758
الفرضية الثالثة	5	0.900	0.811
كل العبارات	15	0.880	0.938

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (1.1.3) وجد عند إجراء اختبار الثبات على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها وبلغت قيمة ألفا كرنباخ (0.880) وتعنى هذه القيمة توافر درجة عالية من الثبات الداخلي للاستبانة وأنها تُعطي نفس النتائج إذا تم التكرار. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ 60% مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. أما مقياس المصداقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات الذي كانت قيمته (0.938) وتعتبر الأداة ذات مصداقية عالية لأن قيمة مقياس المصداقية قريب من الواحد.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تحليل البيانات:

أولاً: عبارات الفرضية الأولى: تساعد المراجعة الإستراتيجية في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية:

تم وضع 5 عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الأولى كما مبين في الجدول رقم (5).

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى:

الجدول رقم (5) يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (5): يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى.

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	تعتبر المراجعة الإستراتيجية أداة فعالة في تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	9.50	2	0.009	0.637	4.46	موافق بشدة	89	عالية جدا
2	المراجعة الإستراتيجية تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	6.92	2	0.031	0.685	4.39	موافق بشدة	88	عالية جدا
3	تساهم المراجعة الإستراتيجية في توفير المعلومات اللازمة لفهم التوجيهات المالية للسوق	15.50	2	0.000	0.567	4.61	موافق بشدة	92	عالية جداً
4	تمكن المراجعة الإستراتيجية المؤسسة من اتخاذ قرارات تعزز من استخداماتها وبرمجتها في المدى الطويل	15.50	2	0.000	0.690	4.57	موافق	91	عالية
5	تساعد المراجعة الإستراتيجية في تحديد	9.50	2	0.009	0.637	4.46	موافق بشدة	89	عالية جداً

	أولويات التمويل								

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2025م

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى ان درجة الحرية تتراوح ما بين (2) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدي (0.637-0.690)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (4.39-4.61) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات عالية. ذات أهمية نسبية عالية، والاحتمالية كآي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (15.50) واقلاها نسبة (.000) حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

مناقشة الفرضية الأولى: تساعد المراجعة الإستراتيجية في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية.

تتكون الفرضية الأولى من (6) عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (6) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

جدول رقم (6): تجميع عبارات الفرضية الأولى.

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	55	46
أوافق	44	37
محايد	14	11
لا أوافق	7	5
لا أوافق بشدة	0	.00
المجموع	**120**	**100**
الوسط الحسابي	**الأهمية النسبية**	**درجة الأهمية**
4.23	**%85**	**عالية جداً**
مستوى الموافقة	**موافق**	
كآي تربيع	**درجة الحرية**	**احتمالية كآي تربيع**
55.08	**3**	**0.000**
الوسيط	-	**احتمالية الوسيط**
4		**0.000**

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2025م

من الجدول رقم (6) وجد أن 46% من أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 37% من أفراد العينة يوافقون على كل العبارات، 11% من أفراد العينة محايدون، 5 % من أفراد العينة لا يوافقون، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 85% وهي نسبة عالية جداً، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي **55.08** عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الأولى قدت تحققت.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية:

الجدول رقم (7) يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (7): الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية.

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	تساهم المراجعة المستمرة في تقديم رؤية أوضح للوضع المالي	2.28	1	0.131	0.488	4.64	موافق	93	**عالية جداً**
2	تساعد المراجعة المستمرة في تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية	13.78	2	0.001	0.573	4.57	موافق بشدة	91	**عالية جداً**
3	تمكن المراجعة المستمرة من تقييم الأداء المالي بدقة	12.07	2	0.002	0.637	4.54	موافق بشدة	90	عالية جداً
4	تساعد المراجعة المستمرة في تحديد وتقليل المخاطر المالية المحتملة	21.71	3	0.000	0.742	4.43	موافق بشدة	88	عالية جداً
5	تساهم المراجعة	9.50	2	0.009	0.637	4.46	موافق بشدة	89	**عالية جداً**

	المستمرة في ضمان تدفق المعلومات المالية بشكل دقيق ومنتظم								

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2025م

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى ان درجة الحرية تتراوح ما بين (1، 3) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدي (0.488-0.742)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (4.43-4.64) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات عالية. ذات أهمية نسبية عالية، والاحتمالية كآي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (21.71) واقلاها نسبة (.000) حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

مناقشة الفرضية الثانية: تساعد المراجعة المستمرة في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية.

تتكون الفرضية الثانية من (5) عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (8) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية:

جدول رقم (8): تجميع عبارات الفرضية الثانية.

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	82	59
أوافق	51	36
محايد	6	4
لا أوافق	1	1
لا أوافق بشدة	0	0.0
المجموع	**140**	**100**
الوسط الحسابي	**الأهمية النسبية**	**درجة الأهمية**
4.20	**%84**	**عالية جداً**
مستوى الموافقة	**موافق بشدة**	
كآي تربيع	**درجة الحرية**	**احتمالية كآي تربيع**
56.2	**3**	**.000**
الوسيط	**-**	**احتمالية**

		الوسيط
4		**0.000**

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2025م

من الجدول رقم (8) وجد أن 59% من أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 36% من أفراد العينة يوافقون على كل العبارات، 4% من أفراد العينة محايدون، 1% من أفراد العينة لا يوافقون، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 84% وهي نسبة عالية جداً، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 56.2 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الثانية قدت تحققت.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (9) يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (9): يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	تساعد مراجعة النظير في تحسين الخطط المالية في المدى الطويل	6.500	2	0.039	0.670	4.18	موافق بشدة	84	عالية جداً
2	مراجعة النظير تساعد المؤسسات من تقليل المخاطر المالية المرتبطة بقراراتها الاستراتيجية	6.500	2	0.039	0.678	4.36	موافق بشدة	87	عالية جداً
3	تساعد مراجعة النظير المؤسسات في إتخاذ	5.143	1	0.023	0.460	4.29	موافق بشدة	86	عالية جداً

	قرارات مالية أكثر مرونة							
4	تعزز مراجعة النظير من الشفافية المالية من خلال التحليل	6.500	2	0.039	0.670	4.32	موافق بشدة	68	عالية جداً
5	تساعد مراجعة النظير في التعرف على أفضل الممارسات في تحسين استراتيجياتها المالية	6.500	2	0.039	0.670	4.32	موافق بشدة	68	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2025م

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى ان درجة الحرية تتراوح ما بين (1، 2) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدي (0.460-0.678)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (4.18-4.36) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات عالية. ذات أهمية نسبية عالية، والاحتمالية كآي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (6.500) واقلاها نسبة (.000) حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

مناقشة الفرضية الثالثة: تساعد مراجعة النظير في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية.

تتكون الفرضية الثانية من (5) عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (9.2.3) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية:

الجدول رقم (10): تجميع عبارات الفرضية الثالثة

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	54	38
أوافق	73	53
محايد	13	9
لا أوافق	0	0.0
لا أوافق بشدة	0	0.0
المجموع	**140**	**100**
الوسط الحسابي	**الأهمية النسبية**	**درجة الأهمية**

4.30	**%86**	**عالية جداً**
مستوى الموافقة	**موافق بشدة**	
كآي تربيع	**درجة الحرية**	**احتمالية كآي تربيع**
68.0	**3**	**.000**
الوسيط	-	**احتمالية الوسيط**
4		**0.000**

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2025م

من الجدول رقم (10) وجد أن 38% من أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 73% من أفراد العينة يوافقون على كل العبارات، 9% من أفراد العينة محايدون، 0% من أفراد العينة لا يوافقون, 0% من أفراد العينة لا يوافقون بشدة، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 86% وهي نسبة عالية، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 68%عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الثالثة قدت تحققت.

الخاتمة:

تشتمل على النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

من خلال عرض الاطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية على المصارف التجارية – ولاية شمال كردفان توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

1. تساعد المراجعة الإستراتيجية في إتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية، قد تحققت حيث أن 82.0% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الأولى، بنسبة اهمية بلغت 85.0%.
2. تساعد المراجعة المستمرة في إتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية. قد تحققت حيث أن 70.0% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الثانية، بنسبة اهمية بلغت 84.0%.
3. تساعد مراجعة النظير في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية.. قد تحققت، حيث أن 75.0% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات الفرضية الثالثة، بنسبة اهمية بلغت 86.0%.
4. تساعد المراجعة المستمرة في تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية.
5. تمكن المراجعة المستمرة من تقييم الأداء المالي بدقة وأن 90% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.
6. تساعد مراجعة النظير في تحسين الخطط المالية في المدى الطويل بحيث وجد أن 84% من أفراد العينة وافقو على هذه العبارة بشدة.
7. مراجعة النظير تساعد المؤسسات من تقليل المخاطر المالية المرتبطة بقراراتها الاستراتيجية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحثين بالاتي:

1. الاهتمام بالاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في إتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
2. ضرورة العمل بهذه الاتجاهات في مكاتب المراجعة المختلفة.
3. التزام البنوك بتطبيق الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية.
4. استخدام الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في تطوير نوعية التقارير المالية.

5. نشر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية لتقديم رؤية أوضح للوضع المالي.
6. ضرورة الالتزام بالاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية من تقليل الأخطاء.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم الطاهر إبراهيم الفكي حامد وأخرون، الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية وأثرها في تحقيق جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2018م.
2. أحمد شوقي سليمان، المراجعة الاستراتيجية في منظمات الأعمال، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهري، القاهرة، 2011م.
3. أحمد مصطفى جمعة، مدى توفر مقومات تطبيق أسلوب مراجعة النظير في ليبيا، رسالة ماجستير منشورة، 2025م.
4. أسامة سعيد عبد الصادق، المراجعة الاستراتيجية والإدارية والتحليلية، جامعة بن سويف، 2021م.
5. أمجد صفور – محمد العدني، الإدارة الاستراتيجية، (سوريا: الجامعة الافتراضية السورية، 2018م)، ص9.
6. ثابت عبد الرحمن إريس، جمال الدين محمد مرسي، الإدارة الاستراتيجية – مفاهيم نماذج تطبيقية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
7. خلاق نور الدين، دور التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022م.
8. زيدان رشا، دور إستراتيجية تخفيض تكلفة المراجعة في الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008م.
9. سلوى بخيت محمد الزبير، أثر مراجعة النظير على المراجعة، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية التجارة، 2021م.
10. صفوان عبد المنعم أرباب، أثر المراجعة الإستراتيجية في التنبؤ بالأزمات المالية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2024م.
11. طه زكريا عبد الرحمن – ابوبكر بشه وأخرون، مراجعة النظير في بيئة الممارسة المهنية المصرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اسيوط، مصر، 2015م.
12. عائشة يوسف، الإدارة الاستراتيجية الحديثة والتخطيط الاستراتيجي، (القاهرة: د ن، 2017م).
13. عبيد حسين أحمد ومحمد نور أحمد، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م).
14. فاطمة السيد العربي يس، مجلة البحوث المالية التجارية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، 2023م.
15. مجدي محمد سامي، أثر استراتيجية المراجعة على جودة عملية المراجعة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة طنطا، طنطا، 2010م.
16. موسى فضل الله، المراجعة المستمرة، (عمان: جامعة الرازي، كلية الاقتصاد، 2004م).

17.نورة رحمتاني وحنان مقلاني، تأثير التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: جامعة 8 مايو 1945م، كلية العلوم الاقتصادية، 2017م.

18.وليد سمير عبد العظيم الجبلي - عيد كارم احمد الاشقر، دور نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة في تعزيز دقة الإبلاغ المالي، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، 2021م.